Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة اليوم

ICC-PIDS-SIS-01- 003/09_Ara
Updated: **15 October** 2009

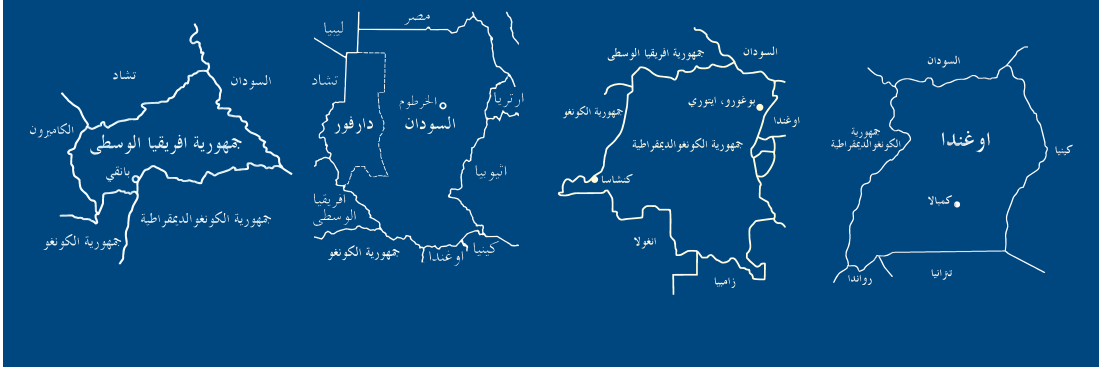

الدول الأطراف

حتى ١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٩، بلغ عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١١٠ بلدان من بينها ٣٠ دولة أفريقية و١٤ دولة آسيوية و١٧ دولة من أوروبا الشرقية و٢٤ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و٢٥ دولة من أوروبا الغربية ودول أخرى.

الحالات والقضايا

يحق للمدعي العام عملاً بنظام روما الأساسي أن يباشر تحقيقا استنادا إلى إحالة واردة من دولة طرف أو من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فضلا عن ذلك، يحق للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس معلومات تتعلق بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة يتلقاها من أفراد أو منظمات.

الإحالة، سواء من دولة طرف أو من مجلس الأمن، وكذلك المعلومات الواردة من أطراف أخرى، لا تحرك تلقائياً عمل المدعي العام. فمكتب المدعي العام مستقل، وهو الذي يبت في مسألة فتح التحقيق. وفي جميع الحالات، يجب على مكتب المدعي العام أن يفتح تحقيقاً، بناء على إحالة من إحدى الدول الأطراف أو من مجلس الأمن، فقط إذا ارتأى بعد التدقيق في المعلومات، أنه يوجد أساس معقول يبرر الشروع في التحقيق.

وحتى الآن، أحالت ثلاث دول أطراف في نظام روما الأساسي – هي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى – حالات وقعت في أقاليمها إلى المحكمة. فضلا عن ذلك، أحال مجلس الأمن الحالة في دارفور بالسودان وهو دولة غير طرف.

وبعد دراسة دقيقة للمعلومات المتاحة، باشر المدعي العام التحقيق في جميع الحالات المذكورة آنفا.

فيما يتعلق بالحالة في أوغندا، تنظر الدائرة التمهيدية الثانية حالياً في قضية المدعي العام ضد جوزيف كوني وفينسنت أوتي وأوكوت أوديامبو ودومينيك أونغوين. وقد صدرت في هذه القضية خمسة أوامر بالقبض بحق خمسة من كبار أعضاء جيش الرب للمقاومة بتهم تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكِبت في أوغندا منذ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

وقد أسقِطت الإجراءات بحق السيد لوكويا بعد تأكد وفاته. ولا يزال المشتبه بهم الأربعة الآخرون طلقاء.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنظر الدوائر المختصة حالياً في ثلاث قضايا هي قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو؛ وقضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا؛ وقضية المدعي العام ضد جرمان كاتانغا وماتيو نغودجولو شوي.

يذكر أن توماس لوبانغا متهم بارتكاب جرائم حرب تتمثل في تجنيد أطفال دون الخامسة عشرة من العمر في صفوف القوات الوطنية لتحرير الكونغو واستخدامهم للمشاركة مشاركة فعلية في الأعمال العدائية في سياق نزاع مسلح ذي طابع دولي في الفترة من مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ وفي نزاع مسلح غير ذي طابع دولي في الفترة من ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد بدأت المحاكمة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. لقد انتهى المدعي العام من تقديم مرافعته في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

وبتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الدائرة التمهيدية الأولى التهم المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية الموجهة إلى جرمان كاتانغا وماتيو نغودجولو شوي (القتل والاغتصاب والاسترقاق الجنسي) وجرائم الحرب (استخدام أطفال دون الخامسة عشرة من العمر للمشاركة مشاركة فعلية في الأعمال العدائية، وشن هجوم على السكان المدنيين بصفتهم تلك أو على مدنيين لا يشاركون مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، وتدمير ممتلكات، والنهب والاسترقاق الجنسي). وقد حددت الدائرة الابتدائية الثانية ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موعدا لبدء المحاكمة في هذه القضية.

والمتهمون توماس لوبانغا دييلو وجرمان كاتانغا و وماتيو نغودجولو شوي محتجزون حالياً لدى المحكمة الجنائية الدولية فيما لا يزال المشتبه به بوسكو نتاغندا طليقا.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور بالسودان، تنظر الدائرة التمهيدية الأولى حاليا في ثلاث قضايا هي قضية المدعي العام ضد أحمد محمد هارون ("أحمد هارون") وعلي محمد علي عبد الرحمن ("علي كوشيب")؛ وقضية المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير؛ وقضية المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة.

وقد أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى ثلاثة أوامر بالقبض بحق هارون وكوشيب والبشير لتهم تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يزال المشتبه بهم الثلاثة طلقاء.

كما صدر أمر بالحضور بحق أبي قردة الذي مَثَلَ أمام المحكمة طوعاً بتاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩. والمشتبه به ليس محتجزاً لدى المحكمة. ومن المقرر أن تعقد جلسة اعتماد التهم من ١٩ إلى ٢٩تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٩.

كما تنظر الدائرة التمهيدية الأولى في طلب المدعي العام إصدار أمري قبض أو، بدلا من ذلك، أمري حضور بحق شخصين آخرين فيما يتصل بجرائم حرب ارتكِبت أثناء هجوم على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية، في قضية المدعي العام ضد جان- يير بيمبا غومبو، تهمتين بجرائم ضد الإنسانية (القتل والاغتصاب) وثلاث تهم بجرائم حرب (القتل والاغتصاب والنهب)، وذلك بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وأحالته للمحاكمة امام الدائرة الابتدائية. في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، قررت الدائرة التمهيدية منح جان بيير بمبا اطلاق سراح مشروطاً. في اليوم نفسه، تقدم لمدعي العام باستئناف ضد هذا القرار. وقد قررت دائرة الاستئناف، في ٣ أيلول/سبتمبر، منح هذا الاستئناف اثراً ايقافياً، بحيث ان تنفيذ قرار اطلاق السراح بات متوقفاً على القرار النهائي للدائرة وبتها للاستئناف الذي قدمه الادعاء. وبتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر، أنشأت رئاسة المحكمة الدائرة الابتدائية الثالثة وحولت إليها قضية المدعي العام ضد جان- يير بيمبا غومبو.

عنوان المحكمة الجنائية الدولية: Maanweg, 174; 2516 AB, The Hague, The Netherlands
العنوان البريدي: Po Box 19519; 2500 CM, The Hague, The Netherlands
رقم الهاتف: +31(0)515 8515
رقم الفاكس: +31(0)515 8555
موقع الإنترنت: http://www.icc-cpi.int